زاوية

العروبة في خطر: ذريعة لتأجيل الانتخابات العراقية

د. عبد الحميد الأنصاري

ستشرق شمس العراق على الرغم من محاولات قوى الظلام في تصعيد عملياتها الارهابية التي تستهدف المدنيين وعناصر الشرطة والامن لوأد العملية الديمقراطية التي تبدأ اولى خطواتها نهاية الشهر الجاري بانتخابات عامة تشكل نقطة تحول كبرى في تاريخ العراق.

عراق بلا انتخابات عراق بلا امل، وقد قبل الشعب التحدي وهو مصمم على هزيمة الارهاب مهما عاث فسادا ودمارا، ولن ترهبه التهديدات بتفجير الانتخابات ولن تثنيه الهجمات الوحشية، والشعب العراقي، (شعب نادر بين الأمم) كما يقول د. شاكر النابلسي، للمرة الاولى في التاريخ الانساني نرى شعبا عظيما كالشعب العراقي يصر هذا الاصرار العنيد على الديمقراطية وعلى الحرية وعلى شرعنة هذه الديمقراطية ونرى بالمقابل هذا الارهاب الذي فاق الخيال السينمائي للوقوف في وجه هذه الديمقراطية والحرية (جريدة السياسة ٢٠٠٤/١٢/٢٦)

نعم سيذهب جميع أبناء العراق المخلصين الى صناديق الانتخابات غير آبهين بقوى التخلف التي تنشد عراق صدام حسين.

لقد نادت مجموعة من القوى الاصولية المتخلفة بمقاطعة الانتخابات لأن الديمقراطية (كفر) وحكم الشعب لنفسه (شرك)، وهددت من ينتخب او يرشح نفسه بالقتل لأنه (مرتد) حسب زعمهم، وهؤلاء من العبث مناقشتهم. ولكن هناك قوى اخرى متشددة تقاطع الانتخابات لعدم مشروعيتها في ظل الاحتلال. ولهؤلاء نقول: لماذا لا تكون الانتخابات بما تفرزه من حكومة منتخبة ودستور ومجلس نيابي طريقا لإنهاء الاحتلال طبقا لقرار مجلس الامن؟ ألم يذهب اليابانيون والالمان الى صناديق الانتخابات في ظل الاحتلال؟ ألم تجر الانتخابات في جنوب افريقيا - ناميبيا - عام ٨٩ في ظل سلطات التمييز العنصري؟ ألم تجر (تيمور) و(أنغولا) و(كوسوفو) انتخاباتها في اجواء الاضطرابات؟ ألم ينتخب الفلسطينيون في ظل الاحتلال؟ بل ان انتخابات المجلس التأسيسي عام ١٩٢٤ الذي وضع الدستور العراقي تمت في ظل الاحتلال!! هناك الآن ضغوط متزايدة لتأجيل الانتخابات بذريعة تدهور الاوضاع الامنية في المناطق السنية، والحزب الاسلامي العراقي بعد ان شارك قرر الانسحاب - رضوخا لسطوة الارهاب -، وقد رحب اسلاميو الاردن وفرحوا كثيرا، مؤكدين ان ذلك يطعن في شرعية الانتخابات ولهؤلاء نقول ان عدم مشاركة جزء من الهيئة الناخبة لا يطعن في الشرعية فالانتخابات صحيحة بمن حضر، ولو كانوا اقل من النصف. ثم إن الانتخابات العراقية بالقائمة النسبية غير المشروطة وغير المرتبطة بالدوائر الانتخابية. ولذلك يمكن ان نجد في القائمة الواحدة شخصيات تنتمي الى دوائر انتخابية بالرغم من عدم اجراء انتخابات فيها مثل الرمادي او الفلوجة وغيرهما من مدن الدم والنار التي يمكن تأجيل الانتخابات فيها، ولا يمكن مصادرة رأي الاغلبية التي ارتضت الانتخابات في موعدها. وهناك الآن (٧٥٠٠) مرشح يمثلون (١١١) كيانا سياسيا، اي اغلبية ولا يجوز لأقلية مهما كانت مبرراتها فرض رأيها على الأكثرية. وسلبيات التأجيل اكبر من ايجابياته، فهناك مصداقية الحكومة العراقية التي ستكون على المحك، وهناك احترام الالتزام الدولي، فضلا عن انه لا ضمانة بتحسن الحالة الامنية في فترة التأجيل، وقد تزداد سوءا، كما انه لا نية للمقاطعين بالتراجع، ثم ان اجراء الانتخابات في موعدها، ضرورة لمنع استمرار دوامة العنف، وقد يفسر التأجيل بأنه انتصار للارهاب مما سيزيده سطوة، بينما المطلوب مواجهته وهزيمته، بالاضافة الى ان التأجيل يحدث فراغا دستوريا لانتهاء ولاية الحكومة الحالية بنهاية ٣١ كانون الثاني.

وحيث لم تنجح ذريعة الاوضاع الامنية في التأجيل ولا توجد ضمانة بمشاركة المقاطعين او المطالبين بالتأجيل، ظهرت في الآونة الاخيرة ذريعة اخرى هي صيحات تحذير وخوف من فقدان الهوية العربية في الطرق بسبب التأثير الايراني في طائفة من الشيعة!! العروبة في خطر!! وهناك مؤامرة هلالية ايرانية تزحف على العراق!! هكذا حذر الكاتب إياد ابوشقرا (الشرق الاوسط ١٢/٢٦) مذكراً: ألم اقل لكم لا تزيلوا صدام بالقوة!! "عجبا. هل بلغ الاسفاف ان نشكك في الهوية العراقية؟ الشيعة العراقيون هم اكثر الناس حرصا على عروبة بلدهم، فلم اثارة مثل هذه الدعوات البغيضة؟ وعروبة العراق راسخة رسوخ الجبال بالتاريخ والثقافة فلم تلك الصيحات المذعورة؟ هاتوا شعبا او بلدا فقد هويته نتيجة تغير اوضاع سياسية؟ هؤلاء الذين يتباكون الآن على عروبة العراق اين كانوا والشعب العراقي يذبح ويشرد في اركان الارض بحثا عن مأوى وهربا من بطش النظام الظالم؟ من الذي يقدر على الغاء الهوية او طمسها؟ اتركوا العراقيين وشأنهم فهم احرص على هويتهم.

لقد كان الأجدر بهؤلاء المحذرين والخائفين من سيطرة الشيعة على البرلمان والحكومة اقناع المقاطعين من السنة العرب بالمشاركة في الانتخابات بدلا من تسخير الاعلام العربي والفضائيات العربية لتشجيعهم على المقاطعة وتمجيد عمليات القتل والخطف والتدمير باعتبارها مقاومة وطنية. ولقد سعت الولايات المتحدة كثيرا طالبة من الدول الخليجية والعربية اقناع المقاطعين بالمشاركة ولكن دون جدوى. لا حل الآن الا بتوجيه الجهود لممارسة قدر من الضغط على المقاطعين للمشاركة الفاعلة، التأجيل غير وارد الآن لأنه ببساطة يعني تقويض الجدول الزمني المتفق عليه دوليا عبر قرار ٥٤٦ لإكمال العملية السياسية، وبالتالي تأخير خروج القوات الدولية قد يكون من بين الحلول المساعدة، تخصيص مقاعد معينة للسنة العرب في الجمعية وتخصيص مواقع لهم في الحكومة الانتقالية، يجب تأكيد انه لا خوف على العروبة في العراق مهما كان نفوذ ايران وتأثيرها في الساحة هي او غيرها، وكما يقول د. وحيد عبد المجيد ان هذه انتخابات لها مهمة محددة وهي انتخاب جمعية مؤقتة لاعداد دستور فاذا ضمت الجمعية نوابا من مختلف العراق فهذا يكفي للاطمئنان الى سلامة عملية اعداد الدستور، حتى لو لم تسمح الظروف الامنية في اجراء انتخابات في بعض المناطق ولان هذا الدستور سيخضع لاستفتاء عام وستكون هناك انتخابات ديمقراطية كاملة بنهاية عام ٢٠٠٥ ستكون الفرصة متاحة للجميع للمشاركة. ومهما يكن فعدم مشاركة قلة من السنة العرب لا تؤثر في الهوية، وادعاء الخوف على العروبة مرفوض.

دعوا العراقيين يختارون، وهم ادرى بمصالحهم، وهم احرص على هويتهم. ومن يرد المشاركة في صنع مستقبل العراق فليفعل، ومن يرد المقاطعة فهذا شأنه، وهو يتحمل مسؤولية موقفه.

العقلية الصدامية ما تزال فاعلة في بغداد

كاظم حبيب

لا يكف وزير الدفاع العراقي المؤقت عن تهديداته البائسة المتسمة بالعنجهية ومخالفة قواعد العمل الدبلوماسي والقوانين الدولية. فهو، من جانب، يهاجم سوريا وإيران ويتهمهما بدعم الإرهاب في العراق بالمال والرجال والسلاح ويطالبهما بإيقاف هذا الدعم ويحملهما مسؤولية المشاركة في قتل العراقيات والعراقيين والتخريب وعدم الاستقرار الجاري في العراق. إلى هنا يمكن الاتفاق معه على إدانة أي تدخل في شؤون العراق الداخلية ورفض دعم الإرهاب، وكذا المطالبة بإيقاف كل ذلك، إذ أن هناك الكثير من الشواهد والمعلومات التي تدل على وجود مثل هذا التدخل والدعم للإرهابيين البعثيين من فلول النظام السابق والقوى الأخرى المتحالفة معها، بغض النظر عن مدى علم أو عدم معرفة الحكومتين السورية والإيرانية بذلك. والكثير من الكتاب العراقيين أشاروا إلى هذا الجانب من المشكلة صراحة وطالبوا بوقف كل ما من شأنه استمرار عمليات القتل والتخريب في العراق. كل هذا نتفق عليه، ولكننا نختلف معه في أمر آخر. إذ ما لا يمكن فهمه ما جاء في تصريحات وزير الدفاع المؤقت بأن العراق قادر، على الرغم من أن ذلك لا يعبر عن رغبته أو رغبة رئيس الوزراء المؤقت كما قال، في نقل العمليات الإرهابية إلى طهران ودمشق، أي ممارسة الإرهاب أيضاً ضد الشعبين الإيراني والسوري. ومثل هذا التصريح لا يعبر بأية حال عن وعي إنساني عميق بحقوق الإنسان والشعوب والابتعاد عن كل ما يعرض الإنسان والمجتمع إلى مخاطر من أي نوع كان، فكيف به وهو يهدد باستخدام القنابل والمتفجرات والسيارات المفخخة والانتحاريين في كل من طهران ودمشق لقتل الناس وتخريب الدور والمصانع والبنية التحتية، فما يجري في العراق هو كل تلك العمليات الإجرامية البشعة، فهل يريد نقل كل ذلك إلى طهران ودمشق؟

إن هذا التصريح يعبر دون أدنى ريب عن:

١- الذهنية التي توجه وزير الدفاع العراقي التي، كما يبدو من تصريحاته، لا تختلف عن الذهنية التي سادت العراق طيلة حكم البعث الصدامي، ذهنية العنف والقسوة والاستعداد لممارسة القوة والسلاح عند الاختلاف. إنها ذهنية بعثية صدامية استبدادية مجرمة غير قابلة للإصلاح والتغيير.

٢- عدم الاعتراف بحق الحكومة العراقية، التي تشعر بوجود استمرار في الاعتداء عليها وقتل مواطنيها، في رفع شكوى إلى الجامعة العربية والأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي ضد حكومتي الدولتين والمطالبة ببحث الموضوع وإصدار قرار بهذا الشأن بعد توفير الأدلة الضرورية الخاصة بدعم الإرهاب في العراق.

٣- وهي تعبر عن محاولة جادة من جانب وزير الدفاع في التستر على فشله وفشل وزير الداخلية والحكومة العراقية المؤقتة في السيطرة على الأوضاع على الرغم من التعاون الكبير مع قوات الاحتلال الأمريكية والبريطانية وبقية القوات الأجنبية. إنه فشل ذريع لأن الحكومة لم تستطع كسب الرأي العام العراقي إلى جانبها في مكافحة الإرهابيين إلى الآن، إذ لا يزال الشعب يعاني من مشكلات عويصة في الخدمات العامة وفي الحصول على عمل وضمان العيش الكريم.

٤- عدم وجود سياسة واضحة وملزمة لأعضاء الحكومة، على الرغم من احتمال وجود اختلاف في وجهات النظر بين الوزراء، في الابتعاد عن التصريحات التي تشدد من الصراعات وممارسة أساليب التهديد والوعيد للوصول إلى الأهداف المنشودة. وهي أساليب لا تعالج المشكلات بل تعقدها وتزيدها صعوبة.

٥- وهي، في الوقت نفسه تعبر عن احتمال ممارسة هذه السياسة ليس مع الجيران المخطئين مثلاً، بل مع القوى الداخلية عند الاختلاف أيضاً.

إن على السيد وزير الدفاع، إن كان يريد أن يعبر عن الرؤية الجديدة للمجتمع العراقي رؤية ديمقراطية ومؤسسية، أن يكف عن ممارسة سياسات وأساليب التهديد والوعيد غير العقلانية وغير السليمة والبعيدة عن رغبة الشعب العراقي وتطلعاته في العيش بأمن وسلام وصداقة مع جيرانه، وهي نفس الذهنية التي تسببت في إشعال نار الحرب العراقية - الإيرانية في فترة حكم الدكتاتور صدام حسين، على سبيل المثال لا الحصر.

لا أشك في أن عدداً من الناس يفكرون تماماً كما يفكر وزير الدفاع العراقي المؤقت، ولكن هؤلاء أقلية صغيرة لا يعتد بها. وعلى المجتمع أن يلفظ أساليبها في التفكير والحكم. أن الوزير يعتقد، ومعه مجموعة صغيرة، بأن تصريحاته هذه ستنفعه في الجولة الانتخابية القادمة. ولكن العكس هو الصحيح تماماً، وسيكون في غير صالح القائمة التي يتزعمها رئيس الجمهورية المؤقت، الذي كانت تصريحاته إلى الآن جدية وعقلانية وذات مضمون ديمقراطي ويسعى إلى السلام وليس إلى الحرب.

إن الأفضل لوزير الدفاع أن يبذل المزيد من الجهد لمكافحة الإرهاب وضبط نقاط الحدود بين العراق وإيران وسوريا والأردن والخليج بدلاً من التهديد باستخدام القوة والقتل والتخريب في بلدان أخرى. كلنا يعرف أن وزير الدفاع ستنتهي مهمته مع انتهاء الانتخابات، وبالتالي لن يملك الوقت الكافي لممارسة تهديداته، ولكنه يعطي الحجة لاتهام العراق بالعمل ضد الدولتين وممارسة الإرهاب ضدهما، إن وقع أي اعتداء عليهما من قوى سياسية محلية أو إقليمية مثلاً وبعيداً عن مشاركة العراق. ونأمل أن يكون لنا وزير دفاع أكثر نضجاً ووعياً مما لدينا الآن.

المشهد العراقي

مصطفى الكاظمي

ثلاثة مشاهد مستقاة من واقع العراق اليوم، تكشف المفارقات التي تطغى على الساحة، وتشير بوضوح إلى أن البوصلة لم تعرف بعد كيف تشير الى الاتجاه الصحيح، وأننا بحاجة الى جهد أكبر يدعم الحكومة لكي تتمكن من ممارسة دورها في البناء.

المشهد الأول يتمثل في ظاهرة السفراء العراقيين في بعض دول الجوار. فلقد جرت العادة على أن يمارس السفير دوره في الدفاع عن دولته والتعريف بشؤونها وانجازاتها والتحديات التي تواجهها، بمقتضى مهمة السفارة التي تعني تمثيل الدولة في الدولة الأخرى المضيفة لكن ما نلاحظه أن بعض سفرائنا يقومون بمهمة أخرى، فهم يتحدثون في تصريحاتهم الإعلامية مؤيدين ومدافعين عن الدول المضيفة، وكأنهم يتبعون وزارات خارجيتها لا وزارة الخارجية العراقية.

المشهد الثاني كان مؤلماً الى أبعد حد، فقد أراد رئيس الوزراء أن يفتح حواراً مباشراً مع المواطن العراقي ليستمع إليه ويتحدث معه عبر الهاتف، ومن خلال راديو دجلة تحديداً، وهي خطوة حضارية وجميلة تسهم في سماع الرئيس لمشكلات وهموم أبناء العراق وتشكل مسحة حانية على جراحهم ومعاناتهم. لكن الفكرة لم تتحقق بسبب الخلل الكبير في الاتصالات الهاتفية، إذ كان من المتعذر توفير إتصال هاتفي واحد مع رئيس الوزراء، وبذلك إنتهى البرنامج بسبب هذا الخلل الفني الذي لم يكن من الميسور تلافيه.

في مقابل ذلك، نلاحظ أن مجموعة إرهابية إتصلت بسهولة بوزارة الداخلية وأبلغتهم عن وجود منزل يقيم فيه الإرهابيون، وكان الإتصال الهاتفي مفصلاً بحيث أن الشرطة باشرت العمل السريع في ضوء المعلومات التي توفرت لها، وكانت الحصيلة كميناً خطط له الإرهابيون لقتل ثلاثين شرطياً في البيت المفخخ، بمعنى أن المخطط الإرهابي نجح عبر مكالمة هاتفية. مفارقة مؤلمة بلا شك، فرئيس الوزراء لا يتمكن من الحصول على خط هاتفي واحد يتحدث به مع شعبه، بينما الإرهابيون يتصلون بسهولة وينجحون في جر قوات الشرطة الى فخ راح ضحيته الكثير من الأبرياء الى جانب أفراد الشرطة والحرس الوطني.

المشهد الثالث يشير الى ظاهرة متكررة في الواقع السياسي، تلك هي سرقة جهود الآخرين، فعندما تحتدم المنافسة السياسية يحاول بعضهم أن يصادر جهود الآخرين وينسبها الى نفسه. لا حاجة لأن نتحدث عن أسباب ونتائج هذه الظاهرة، فهي معروفة لكثرة حدوثها وشيوعها، ولكن الذي نود لفت النظر إليه هو أن هؤلاء يتجنبون التدخل في حلقات العمل الجاد، لحسابات خاصة بهم لكنهم بعد أن يروا نجاح الخطوة ينشطون في مصادرتها ويبرز نتيجة ذلك عدد من الأبطال الوطنيين الذي تمتعوا بالشجاعة والمثابرة إلى أن حققوا النجاح.

شاهد على ما نقول، نذكر قصة الأذان الشيعي في الاذاعة والتلفزيون بغض النظر عن صحتها من عدمها، وكنا بحاجة الى دعم من بعض المسؤولين الشيعة والسنة والاسلاميين تحديداً في مجلس الحكم آنذاك، لكنهم لم يحصلوا على كلمة تأييد واحدة منهم.

السني و الشيعي حضوره في الإذاعة والتلفزيون مجموعة من الإعلاميين العراقيين فعندما عملنا على تأسيس شبكة الاعلام العراقية، وبذلنا جهوداً كبيرة ومخلصة في هذا الإتجاه، اسهم في هذا الجهد كل من مدير الاخبار حينذاك احمد الركابي ومدير البرامج حينذاك كاتب هذه السطور ومدير قسم الغرافيك حيدر الفتلاوي وبعض الزملاء الاخرين، ولم يكن هدفنا حينذاك نابعاً من منطلق طائفي او ديني بقدر ما كنا نطمح إلى توزيع العدل لقناعات العراقيين بغض النظر عن صحتها من عدمها، وكنا بحاجة الى دعم من بعض المسؤولين الشيعة والسنة والاسلاميين تحديداً في مجلس الحكم آنذاك، لكنهم لم يحصلوا على كلمة تأييد واحدة منهم.

نجح الإعلاميون بجهودهم الفردية، واستطاعوا أن يجعلوا الأذان الشيعي الى جانب أخيه الأذان السني مسموعاً في كل أنحاء العراق عبر شبكة الاعلام العراقي. وقد توقعوا أن يكافئهم السادة المسؤولون في الحكومة بكلمة شكر وكلمة أخرى فيها بعض التشجيع، لكنهم فوجئوا أن السادة المسؤولين يسرقون جهودهم، ويتحدثون في مجالس خاصة وعامة أنهم وراء هذا الإنجاز، وقد تصاعدت لهجة بعضهم في هذه الأيام، على أمل أن يكون هذا الإدعاء ورقة تزكية له في المعركة الإنتخابية.

مع بقاء الأوضاع كما هي عليه الآن، فإننا نتوقع مزيداً من حالات السطو على جهود الآخرين، بينما كان الأجدر بهؤلاء السادة أن يبادروا الى خطوة بسيطة بجهودهم الذاتية.

كمال مظهر أحمد في كتابه (كركوك و توابعها : حكم التاريخ و الضمير)

باقر جاسم محمد

يأتي صدور كتاب المؤرخ و الباحث العراقي المعروف د. كمال مظهر أحمد المعنون (كركوك و توابعها:حكم التاريخ و الضمير) ليمثل إسهاما علميا مهما في بحث قضية ساخنة في الوقت الراهن وهي قضية هوية مدينة كركوك و ما يتبعها من أقضية و نواح . و رب قائل أن بحث هذه المسألة في هذا الوقت بالذات أمر غير مناسب بسبب من حساسية الموضوع فنقول أن البحث العلمي في الجذور التاريخية لأية مشكلة سياسية دونما انحياز هو جهد مهم و ضروري و يصب في خدمة الوحدة الوطنية المنشودة التي نأمل أن تقوم على تحقيق العدل و الإنصاف لجميع أطياف و مكونات الشعب العراقي و تستند الى نظام حكم ديمقراطي تعددي و فدرالي يقطع الطريق على أية نزعة دكتاتورية أو شوفينية. و هذا هو السبيل الوحيد الذي يؤمن للبلد وحدة وطنية راسخة.

يبدأ المؤلف كتابه بفصل عنوانه (نبذة تاريخية) يقدم فيه مادة تاريخية مكثفة عن تأريخ الشعب الكردي منذ القدم كاشفا عن الأصول الأثنية لهذا الشعب العريق الذي تكون نتيجة انصهار و اندماج عدد من الأقوام بعضهم مع بعض، وهم : اللولوبيون و الخوريون والسوباريون و الكوتيون و الماديون ، أو الميديون (ص ٥ و ما يليها). و يتابع بعد ذلك ما مر به الشعب الكردي من مراحل حضارية و صراعات و حروب حتى دخولهم الإسلام ليقرر في جملة ذات مغزى كبير الآتي:

" إن احتفاظ الكرد بخصائصهم القومية و بلغتهم في ظل الإسلام و حضارته على الرغم من تحولهم الى عنصر فاعل بالنسبة لكليهما لهو درس بليغ كان يجب أن يؤخذ بنظر الاعتبار " (ص ١٦)

و ضمن المنهجية العلمية التي اتبعها المؤلف لتوكيد الحقيقة التاريخية المعروفة التي تظهر بجلاء أن الأكراد شعب أصيل في منطقته و ليس طارئا عليها، يورد المؤلف جملة من الأدلة التاريخية و الأثرية، كما يعتمد أوثق المصادر في اللغات العربية و الإنجليزية و الروسية فضلا عن الوثائق الرسمية ؛ فمثلا ينقل عن (الدليل الرسمي العراقي لسنة ١٩٣٦) الذي صدر في عهد وزارة ياسين الهاشمي الثانية النص الآتي :

" الماديون هم من الشعب الآري ... و كانت النتيجة أن انفرد الكلدان بالسيادة في الجنوب و الماديون في الشمال فأصبح في العراق شعبان يسودانه الكلدان و هم من الشعب السامي و الماديون في الشمال " (ص ١٣)

و لعل هذا النص المأخوذ من وثيقة رسمية عراقية صدرت في عهد وزارة محسوبة على الاتجاه القومي في العراق الحديث يمثل نبوءة تاريخية بما سيؤول إليه الحال في البلد بعد سبعين عاما من صدور الدليل العراقي، مع ملاحظة أهمية إشراك بقية المكونات الأخرى للشعب العراقي مثل التركمان و الكلدو آشوريون في نظام الحكم المأمول.

و حين ينتقل المؤلف للحديث عن كركوك و توابعها في كتب الرحالة ، ينقل عن الرحالة الهولندي ماليبارد النص الآتي :

" و يعيش هنا على الحدود الفاصلة بين الشمال و الجنوب العرب و الأكراد بسلام و وئام متجاورين " ثم يعقب المؤلف على هذه الملاحظة المهمة قائلا " إن مثل هذه العلاقات الطيبة بين العرب و الكرد التي أشار اليها الهولندي ماليبارد و مراقبون آخرون كانت هي التي تسود الشعبين منذ أن دخل العرب كركوك و توابعها " (ص٦٩)

ثم يضيف في المبحث اللاحق حول مسألة الوجود العربي في كركوك و توابعها ما يأتي

" إن الوجود العربي المتمركز في كركوك و توابعها حديث تاريخيا ، و هو على نمطين : الأول عشيري ، و هو الأساس ، و الثاني مدني وظيفي كان أساسه قطاع العمال حتى ثورة الرابع عشر من تموز ١٩٥٨ " و يرجع المؤلف النمط الأول العشيري " الى تحرك عشيري كبير حدث في وسط العراق و الى الشمال من بغداد في أواخر القرن الثامن عشر و أوائل القرن التاسع عشر و نجم عن هجرة قبيلة شمر المعروفة من غرب الفرات الى شرقيه بتأثير ضغط عشيرة عنزة عليها(أي على قبيلة شمر) و بتحريض من الحكومة العثمانية " (ص٧١) و قد تبع ذلك انتقال عشيرة العبيد للسكن في غرب كركوك و هو أول وجود ديموغرافي يعتد به للعرب كما يقول المؤلف . وهذا يعني أن الوجود العربي في كركوك و توابعها حديث نسبيا كما أنه يشير الى أن الكرد لم يتخذوا موقفا سلبيا من هذا التغيير و ذلك لانتفاء مقاصد التغيير العرقي عنه .

و لعل أول إشارة الى نيات التغيير العرقي لمنطقة كركوك و توابعها قد وردت في تقرير رسمي في العام ١٩٢٩ الذي تحدث عن العرب من جبور و عبيد، وهي كالآتي " ... إن هؤلاء العرب بعيدون بدرجة أنهم لا يمكن أن يعبأ بهم من الوجهة السياسية في التأثير على رأي اللواء ، و في لواء كركوك ، كما في لواء أربيل ، لا يوجد عنصر راق من العرب ينتمي الى المدينة لكي يمكن الاستناد إليه في تعريب اللواء" (ص٧٨)

و هذا النص منقول بتوثيق دقيق عن دار الكتب و الوثائق الوطنية. ولنا أن نستنتج منه أن أولى محاولات التعريب أو التغيير العرقي القصدية قد ظهرت مع ظهور الدولة العراقية الحديثة و مع اكتشاف النفط في كركوك ؛ أما ما سبق ذلك من إنتقال عشيري فهو لا ينطوي على أية نيات تغيير عرقية. و يعقب المؤلف على النص السابق بالقول " و في الواقع لم تجر محاولات لتعريب كركوك و توابعها طوال العهد الملكي إلا في حدود ضيقة لم يكن من شأنها أن تؤثر في واقعها القومي " (٧٩) و من أبرز المسائل الخلافية التي ما زالت تثير جدلا واسعا حول هوية كركوك القومية هي مسألة أعداد السكان على توزيعهم الأثني الى كرد و تركمان و عرب . فاذا ما تجاوزنا ذلك التغيير الديموغرافي المتعمد بعد العام ١٩٦٨ فأن الوثيقة الأهم التي يعتد بها في حسم هذه المسألة هي نتائج التعداد السكاني العام الذي أجري في العام ١٩٥٧, و يظهر ذلك الإحصاء التوزيع الديموغرافي و نسبه المئوية الآتية :

القومية	عدد السكان	النسبة المئوية
١, العرب	١٠٩٦٢٠	٢٨,٨٠٣٪
٢, التركمان	٨٣٣٧١	٢١,٩٠٦٪
٣, الكرد	١٨٧٥٩٣	٤٩,٢٩٠٪
المجموع الكلي	٣٨٠٥٨٤	(ص ٨٢ علما أن المؤلف لم يورد النسب المئوية)

وهذا يعني أن الكرد يشكلون الأغلبية من سكان كركوك و توابعها و أن مجموعهم يساوي تقريبا مجموع العرب و التركمان معا. و نلاحظ هنا أن كركوك و توابعها قد كانت في العام ١٩٥٧ مدينة متعددة الأعراق و لكنها لم تفقد طابعها الكردي .

لعل أهم مرحلة مر بها العراق بعد الحرب العالمية الأولى هي مرحلة تكوين الدولة العراقية الحديثة. و قد كانت المسألة الكردية عموما و مسألة هوية كركوك القومية من أهم القضايا التي جرى بحثها في مؤتمر القاهرة في العام ١٩٢٠ الذي بدأ أعماله في القاهرة ثم أنهاها في القدس.

واهم النقاط التي بحثها المؤتمر هي الآتية:

١- علاقة الدولة العراقية الجديدة بالحكومة البريطانية من حيث النفقات .

٢- تحديد من سيتولى حكم العراق .

٣- تحديد نوع شكل الجيش العراقي .

٤- وضع المناطق الكردية و علاقتها بالعراق .

ومن الطبيعي أن يركز الباحث جهده على النقطة الرابعة انسجاما مع موضوع الكتاب الرئيسي فيتحدث عن علاقة مؤتمر القاهرة بالمادة ٦٤ من معاهدة سيفر التي نصت على حق الكرد في إقامة دولة مستقلة إذا ما أرادوا ذلك و ما رافق ذلك من تعقيدات و صعوبات و عوامل داخلية و خارجية أدت الى فشل الكرد في تحقيق طموحاتهم القومية و هي : العشائرية و التناحر على الزعامة و عدم استيعاب الكرد لتأثير العوامل الدولية في تحديد مصائر الشعوب فقد كان تأثر الكرد بالكمالية من جهة و بالشيوعية من جهة أخرى من أسباب نفور البريطانيين ، و قد كانوا القوة العظمى المهيمنة على مصير العراق في حينه ، من فكرة منح الكرد الاستقلال .

و لعل من أهم و أمتع الفصول التي تضمنها الكتاب هو الفصل الذي كرسه الباحث لمسألة كركوك وتوابعها و علاقة ذلك بمشكلة ولاية الموصل التي كانت تشمل أقليم كردستان العراق بما في ذلك كركوك . فقد نشأت هذه المشكلة نتيجة لمطالبة تركيا بضم ولاية الموصل إليها و قد وقف العراقيون ، مدعومين بسلطات الانتداب البريطاني ، ضد هذه المطالبة . وسعت تركيا الى تأكيد الطابع القومي لولاية الموصل ذات الأكثرية الكردية و زعمت أن الكرد يمثلون امتدادا ديموغرافيا لسكان جنوب شرق تركيا و لذلك فهم يرغبون في الانضمام إليها، و لكن الكرد قاموا بكتابة المضابط و المذكرات و رفعوها الى سلطات الاحتلال البريطاني و الى هيئة عصبة الأمم و قد بينوا فيها أنهم يفضلون البقاء ضمن الدولة العراقية على ان يتم ضمان حقوقهم القومية ، و بذلوا جهودا حثيثة حين جاءت لجان التحقيق للتثبت من رغبة سكان الولاية فقابلوا المندوبين الأمميين و أوضحوا لهم مرة أخرى تشبثهم بالبقاء ضمن الدولة العراقية. و قد دعم ذلك موقف العراقيين والبريطانيين حينما تم النظر في مسألة ولاية الموصل في عصبة الأمم. ولولا موقف الكرد هذا ، و لولا حكمة الساسة العراقيين في ذلك الوقت ، لكان مصير ولاية الموصل قد اختلف كليا. و لتأكيد أهمية موقف الكرد ، يورد المؤلف بعضا من مناقشات المجلس التأسيسي العراقي التي تضمنت آراء عدد من الساسة العراقيين مثل علي جودت الأيوبي و عبد المحسن السعدون و أمجد العمري و يوسف غنيمة و حسين جميل . و قد أتفقت هذه الآراء على أهمية منح الكرد حقوقهم القومية بما في ذلك " حقهم في التدريس بالكردية في مدارسهم " (ص٢٠٢/١٩٨) و لكن نجاح جهود العراقيين المدعمة بجهود الحكومة البريطانية في الاحتفاظ بولاية الموصل ضمن الدولة العراقية لم يعقبه تحقيق الأماني القومية للكرد ؛ و هذا ما دفع المحامي يوسف الحاج الياس ، وهو من مؤسسي حزب الأمة و من قيادي الحزب الوطني الديمقراطي بعد ذلك ، الى تأكيد على " أن القوميين العرب لم يكونوا في الواقع في مستوى فهم أبعاد القضية الكردية كما ينبغي " (ص٢٠٤) و قبل أن نأتي الى نهاية هذه القراءة ، نود أن نستعيد الأهداء الذي صدر به الدكتور كمال مظهر أحمد كتابه وهو" الى كل عربي يرفض أن يكون ظالما بقدر ما يرفض أن يكون مظلوما "

فنقول أن صوتك الصادق قد وجد من يستجيب له بما تضمنه من جهد علمي رصين و أن القارئ ليأمل منك أن تسعفه بالجزء الثاني من كتابك القيم هذا حتى تكتمل الصورة الحقيقية لمسألة مهمة لكل أبناء العراق ، و حين تظهر الحقيقة سيسهم ذلك في بناء عراق جديد ، عراق الخير و المحبة و العدل و السلام والوحدة الوطنية الراسخة .